

مداخلته

الأدوية المغشوشة في مناطق النزاع

اسماعيل سكرية*

طب النزاعات، هو عنوان كبير لتحدي أكبر، يتعاطى الشق الميداني للملتهب مفهوم الصحة الاجتماعية، التي تشكل العمود الفقري لوضع «استراتيجية صحية» تحاكي قضايا اجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية. وهي لا تقتصر على مفهوم الصراع الحربي وأعمال العنف، كما يجري منذ 6 سنوات ونيف في الربيع العربي (المغشوش)، إنما في الأنظمة الضعيفة وصراعاتها السياسية كما في لبنان.

حسب منظمة الصحة العالمية لعام 2016، تصنف هذه الأدوية كالتالي:

- مجتزأ الفاعلية
- يحتوي ثلوثات
- مزور الشكل والتسمية
- مغشوش (تركيب وهمي)

وقد تتضمن:

- صفر مكون دوائي Active ingredient
- مكون دوائي خطأ
- مكون دوائي صحيح بمعيار خطأ
- وكثيراً ما تُصنع هذه الأدوية في مناطق فقيرة تفتقد البيئة الصحية المناسبة وملوثة بالكثيرا وغيرها.
- مناطق التوتر الاجتماعي والنظام الصحي الضعيف وعدم تطبيق القانون والمحاسبة، وأنموذجها لبنان، تشكل الأرضية الخصبة لوجود وتنامي الأدوية المغشوشة.

هي أزمة عالمية:

- في الدول الصناعية، 40 مليون وصفة طبية من أصل 4 بلايين وصفة في الولايات المتحدة الأمريكية.
- 10-30% في الدول النامية، 50% في أواسط أفريقيا، حيث معظم أدوية الملاريا والسيدا التي ترسلها الشركات الكبرى، هي مجتزأة الفاعلية، لأن السوق الأفريقية فقيرة في مردودها المادي.
- تشمل كافة أشكال الأدوية والمستحضرات المستخدمة طبياً مثل عدسات العين والواقى الذكري وسليكون التجميل وغير ذلك.
- تطال أدوية الجينيريك كما الأصلية.
- تسبب إطالة فترة المرض والموت وزيادة مناعة البكتيريا ضد العلاج.

- من حوالي 1000 صنف دوائي سجلته منظمة الصحة عام 2016، جاءت المضادات الحيوية في المركز الأول 21% تليها أدوية المسالك البولية 14,5% والشرايين والقلب 11,5% والأصباغ 11%.

تشكل هذه الأدوية تحدياً كبيراً للشركات الصناعية الضخمة، التي خسرت 100 بليون \$ عام 2012، مع انتهاء مدة براءة الاختراع لـ 18 دواء من أصل 20 الأكثر مبيعاً في العالم، لأن اختراع دواء جديد يتطلب 15 عاماً ويكلف 1 بليون \$. فيما الأدوية المغشوشة تتميز بما يلي:

- مصادر ضخمة ومهارات ومعدات.
- أرباح مادية مغرية، مثلاً 1 كغ مادة خام دواء الفياغرا يكلف 60 \$ في الصين، ويبيع في أميركا بقيمة 300 ألف \$ لعلب تعبئة عيار 50 ملغ.
- سوق الدواء العالمية 1 تريليون \$.
- الطريقة الوحيدة لكشف تركيب الدواء، هو المختبر العلمي وهذا يدخلنا إلى لبنان.

لبنان

يعيش لبنان الصراعات بكافة مستوياتها منذ استقلاله، ويتأثر دائماً بمحيطه وخاصة بعد تفجر الأحداث في سوريا وتدفق مليون ونصف مليون لاجئ إلى أرضه، يحتضن ذلك نظام سياسي طائفي فاسد ومناخ سياسي ملوث وثقافة فساد، وضعت لبنان في المرتبة 136 من أصل 176 دولة من حيث مستوى الفساد. هذا المشهد جعل لبنان مصدرراً لتصدير الأدوية المغشوشة، التي يعاني منها مواطنوه، إلى المنطقة (سوريا، العراق، السعودية...)، خاصة حين سيطرت الميليشيات المتحاربة في السبعينيات والثمانينيات على جميع المرفأئ البحرية. ولكن، بمعزل عن مؤثرات الحرب الأهلية في لبنان، استمرت أعمال القرصنة الدوائية وبغطاء شرعي الذي شل دور أجهزة الرقابة.

السياسة الدوائية وسوقها في لبنان:

- لا وجود لإرادة سياسية لتطبيق سياسة وطنية للدواء منذ الاستقلال.
- هيمنة شركات الدواء على القرار الصحي، حسب

وزارة الطاقة، لكنّها شكوا لا تنزع عن هؤلاء مساعيهم الحثيثة لرعاية مصالح أصحاب المولدات.

يشير مراقب المولدات في محافظة جبل لبنان داني أوديشو إلى أنه يلتزم بما تسجله العدادات المزروعة في المناطق، وبناءً عليها «بلغ المعدّل الواسطي لفواتير المولدات خلال الشهر الماضي في المتن وكسروان نحو 35 ألف ليرة (فيما أسعار الوزارة تراوحت بين 12 ألفاً و22 ألفاً)، فأنا أضع التعرّفة بحسب ما تسجله العدادات لا ساعات القطع في مخارج المحطّات والصادرة عن الوزارة»، ويتابع أوديشو «مزاعم مؤسسة الكهرباء بإمداد المناطق بالتيار بالتساوي مشكوك فيها، كونها تصدر معدّلاً لساعات القطع يختلف عمدًا تسجله عدّاداتنا»، متغاضباً بذلك عن كون التفاوت في الأسعار يشمل بلدات ومدناً تتغذّى من نفس المخرج وتخضع لنفس ساعات التقنين.

التشكيك يطال أيضاً صحّة التعرّفة الصادرة عن وزارة الطاقة لناحية عدد ساعات القطع المبالغ في تخفيضها للترويج ليربواغندا زيادة التغذية، بحسب عضو بلدية طرابلس شادي نشابة، الذي يشير إلى أن «الوزارة أرسلت ساعات القطع خلال نيسان وحذّدت بها 130 ساعة، فيما أصحاب المولدات يؤكّدون أنها تحطّط الـ 300 ساعة، وهو ما يجعل الفرق شاسعاً، دون أن يكون هناك عدّادات خاصة بالبلدية لنقطع الشكّ باليقين. لقد قمنا بجولات ميدانية وتبيّن لنا أن أرقام الوزارة مشكوك في صحّتها، فالتقنين يتخطّى الـ 4 ساعات ويصل إلى 10 ساعات في المنطقة». كذلك يشير المهندس في بلدية صيدا، محمد السيد، إلى وجود فوارق في التعرّفة نفسها «بهدف إلحاق خسائر بأصحاب المولدات، لتتوقّف عن العمل، وخلق أزمة ستدفع الناس حكماً إلى المطالبة بتسريع خطّة الكهرباء المعروضة»، ويستند السيد في تحليلاته إلى كون «سعر الكيلوات في نيسان 2016 بلغ 193 ليرة مقابل 11 ألف ليرة كسعر لصفحة المازوت، فيما سجّل في نيسان 2017 نحو 184 ليرة مقابل 14 ألف ليرة لصفحة المازوت»، يقّر السيد بعدم التزام البلدية بالتعرّفة التي بلغت وفق حساباته 266 ليرة لا 184 ليرة، إذ «عدّلتنا الجداول وزدنا الأسعار لضمان التزام المولدات بتأمين الكهرباء خلال ساعات القطع، وعدم تنفيذ تهديداتها بوقف العمل».

شرعنة المولدات

لكن ما هي الإجراءات لمكافحة استغلال الناس وحماية حقوقهم بعدما تحولت المولدات الى أمر واقع، دون أي تنظيم، ونمت على مر السنين بفعل قصور «الدولة» عن تأمين التيار الكهربائي من جهة وتنامي حاجات الناس؟ تشير وزارة الطاقة إلى أنه «لا سلطة لها على أصحاب المولدات، وأن الأسعار التي تصدرها هي توجيهية وغير مُلزّمة لهم»، لذلك هي بصدد مواجهة هذه الإشكالية عبر إطلاق مشروع العدادات بالتعاون مع وزارة الاقتصاد، مشيرة إلى أن «حقوق الناس ومكافحة استغلالهم من قبل أصحاب المولدات هي التزام قطعتة على نفسها، ومشروع العدادات هو للحدّ من الأرباح المنفوخة التي يجنيها أصحاب المولدات، كونه سيؤدي إلى إصدار فواتير بقيمة حجم الاستهلاك لا بحسب ساعات القطع، التي قد لا يستهلك خلالها المشترك التيار».

كان من المقرر، أن يعقد وزير الطاقة والمياه والاقتصاد والتجارة مؤتمراً صحافياً، أمس، لبحث أصحاب المولدرات على تركيب عدادات لاحتساب الفواتير على أساس الاستهلاك الفعلي، وتفادي الخلافات الدائمة حول صحة المعطيات عن ساعات التقنين، إلا أنه تم إرجاء المؤتمر الى ظهر الاثنين من دون توضيح الأسباب.

ما قال وزير الصحة علي حسن خليل، في 16 شباط عام 2013، إن هناك شركات دواء هي أقوى من وزارة

الصحة.

- مقارنة مادة الدواء بذهنية تجارية ومافياوية، حيث ذكرت تعبير مافيا لأول مرة في مجلس النواب في 28 أيار 1997، فقد أكد ذلك رئيس المجلس نبيه بري في هيئة عامة في 30 تموز عام 2000، وقال: «معك حق يا زميل، لقد استطاعت مافيا الدواء أن تعرقل أعمال المجلس مدى عقود».

- 11 تاجرًا يحتكرون 80-90% من السوق.
- استطاعت مافيا الدواء إسقاط جميع محاولات الإصلاح
- 16 آب 1960 (مشروع قانون من نائب الحزب التقدمي الاشتراكي فريد جبران لتأسيس مكتب وطني للدواء لتخفيض الأسعار).
- 22 كانون الأول عام 1971، محاولة وزير الصحة د.

اميل بيطار لتخفيض الأسعار.

- عام 1998، مكنتة أعمال الدواء في وزارة الصحة بواسطة منظمة الصحة العالمية.

- اللائحة الأساس للأدوية (لا تتخطى الألف دواء ضروري).

- المكتب الوطني للدواء عام 1998.
- شهادة أسعار بلد المنشأ.
- المختبر المركزي للرقابة.
- تعطيل دور المحاسبة والرقابة في مجلس النواب.

سوق الدواء:

- أكثر من 8000 دواء مسجل.



تشكل هذه الأدوية تحدياً كبيراً للشركات الصناعية الضخمة التي خسرت 100 بليون \$ عام 2012



- أكثر من 6000 دواء في السوق.
- أكثر من 5000 متمم غذائي.
- أكثر من 300 منميات رياضية وهورمونية.
- يشكل استهلاك الدواء في لبنان 39% من الفاتورة الصحية.
- من 1,2 بليون \$ عام 2010 سجلت فاتورة الدواء 1,8 بليون \$ عام 2016.
- 297 \$ سنوياً يدفع الفرد اللبناني.
- لا زال لبنان الأعلى أسعاراً في المنطقة.
- أكثر من 100 مستورد.
- أكثر من 500 مصنع يستورد منه لبنان.

- من أصل 23 مستشفى تحمل عنوان «جامعي» 7 فقط تتكتم فيها المواصفات الأكاديمية الجامعية، ومعظم الأخرى للعاية والتجارة بالدواء بحجة البحث العلمي.

توجهت بـ 55 سؤالاً نيابياً معظمها حول الدواء، تحول 13 منها استجابات حكومية وكان أخطرها ملف رقم 98/6/6 الذي أنتجه تحقيق مطول للتحقيق المركزي، والذي تسبب باقتحام قصر العدل ليل 27 أيار 1999 وخلع باب القاضي خالد حمود وسرقة ملف التحقيق.

لم أتلقّ بعد، الجواب على 35 سؤالاً توجهت بها للقضاء، كما دراسة قمت بها مع طلاب كلية الصحة في الجامعة اللبنانية - البقاع، حول بعض الأعشاب المستخدمة علاجياً خاصة 7Slim المخفض للوزن، والذي احتوى مستوى عالياً من السموم ومادة Sibutramine الممنوعة.

تقدمت بمشروع قانون في 98/8/12 حول تنظيم سوق الدواء (استيراداً وتسجيلاً ومراقبة واستهلاكاً). تخطى لجنة الصحة النيابية ولا زال في أراج مجلس النواب.

أهم ما ورد في ملف الدواء:

- فضيحة دواء Plavix (45% فاعلية).

- حقن دواء السرطان Texoter (مياه) 2000 \$ كل حقنة!

- حقن مضادة لنزف ما بعد العمليات القيصرية (12 سيدة توفيت خلال عام واحد في منطقة محدودة

(المساحة).

- الحقن المقوية للحمل Pregnyl لإحدى دور العجزة.
- عدا الكثير الكثير من المضادات الحيوية وأدوية الأعصاب وغيرها... وإضافة إلى ما جاء في كتابي «الدواء ... مافيا أم أزمة نظام» وكتيب «الحق في الصحة».

سوريا

منذ تفجرت الأحداث في سوريا، تحرك لاعبو تجارة الدواء في لبنان للتعبير عن مشاعرهم الإنسانية، بضخ كافة أشكال الأدوية المغشوشة إلى سوريا الجريحة بالحرب عبر الحدود المتفتلة، وبمساعدة سماسرة سوريين... وأهم هذه الأدوية الكابتغون الشهير، حيث 90% من إنتاجه اللبناني كان يصدر لسوريا في أول 3 سنوات من الحرب، لتصبح السوق السورية مكتفية بعدها، ويهبط التصدير اللبناني إلى 10% يذهب بالدرجة الأولى إلى المملكة العربية السعودية.

العراق

لا يوجد توصيف لمعاناة الشعب العراقي.

- منذ 9 نيسان 2003 حتى 2016، ظهرت 140 ألف حالة سرطان جديدة في العراق بسبب اليورانيوم المخضب.
- منذ حصار العراق عام 1991، وتجار الموت من لبنانيين وسوريين رحبوا بهذه الفرصة الذهبية وبسوق تحتاج إلى كافة أنواع الدواء، وانطلقوا غالباً عبر كردستان لإدخال الأدوية الفاسدة إلى العراق.

- في 2000/9/26، شحنت سفينة بريطانية أدوية لأمراض الجهاز التنفسي للعراق عبر لبنان (حسب اتفاقية النفط مقابل الغذاء، والدواء)، لكنها بيعت في لبنان، وتسبب ذلك بموت أكثر من 10 آلاف عراقي بسبب فقدان هذه الأدوية وخاصة Inhalers.

حالياً، يشكل حجم سوق الأدوية المغشوشة في العراق مليار \$ سنوياً، حيث تفرق صيدليات بغداد وغيرها بالأدوية الهندية والصينية وغيرها، وبتغطية من الفساد السياسي.

مصر

منظمة الصحة العالمية توجهت بسؤال كبير وخطير:

«هل تستخدم الأدوية المغشوشة بأعمال إرهابية؟».

وكالة الغذاء والدواء الأميركية FDA، أجابت بعدم علمها بأي حادثة، لكنها تتابع الموضوع باهتمام شديد.

وهنا أقدم الجواب، حيث نشرت مجلة روز اليوسف المصرية في 24 آب 1998، تقريراً وزعته الجامعة العربية في القاهرة، يتضمن قيام شركة عالمية للدواء باستحضار «أكياس أمصال ودم» إلى إسرائيل، التي حقنتها بفيروس «السيدا والتهاب الكبد الوبائي B»، ثم شحنتها إلى مصر وبعض الدول العربية.

في 1998/9/7، تلقيت سؤالاً موجهاً من مجلة روز اليوسف، لاستطلاع رأيي ومعلوماتي في هذا الشأن، استطلعت معلومات وزارة الصحة في لبنان التي لم تعلم بشيء، وبعد ذلك بشهور اهتزت فرنسا بمحاكمة رئيس وزرائها ووزير صحتها بفضيحة تلوث الأمصال وأكياس الدم التي تنتجها مؤسسة «Pasteur Marieux» الفرنسية، والوحيدة التي يستورد منها لبنان هذه المواد... توجهت بسؤال نيابي حول هذا الموضوع الخطير في 23 شباط 1999.

وهذا نموذج للإرهاب، يرفع بدوره سؤالاً خطيراً: من يضمن عدم تكرار إسرائيل لمثل هكذا جرائم مع الأسرى الفلسطينيين الأبطال، عبر فرض الإطعام القسري عليهم؟

خلال العقد الماضي، تراجعت نوعية الكثير من الأدوية في السوق المصرية، نتيجة الفساد وتردي الأوضاع الاقتصادية، كما ارتفعت الأسعار.

السعودية

منذ ثمانينيات القرن الماضي، والسعودية عرضة لتهديب كافة أشكال الأدوية المغشوشة إليها ومن عدة مصادر. لكن معضلة الكابتاغون تتسلل إليها دائماً من لبنان، حسب مصادر صحية سعودية.

وأخيراً، هل هناك من حل؟ هذا يحتاج إلى محاضرة أخرى، تطال الصراع الاقتصادي العالمي وفوارق الأسعار، وجشع الشركات الكبرى، والفساد المتمدد أفقياً وعمودياً.

***كلمة ألقيت في افتتاح المؤتمر العالمي حول «طب النزاعات» في مناطق الصراع في الجامعة الأميركية، في 11 أيار 2017**